ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المسارات نحو التعافي
آليّات بناء الثقة بالسُّلطات المحلِّية
لتعزيز الاستقرار والتنمية في الموصل

حيدر جليل خلف

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

المسارات نحو التعافي
آليات بناء الثقة بالسُّلطات المحلية لتعزيز الاستقرار والتنمية في الموصل

حيدر جليل خلف *

ملخَّص تنفيذي

تتناول هذه الورقة قضية الموصل ما بعد التحرير من داعش، من محورٍ مهم متمثّل في إعادة بناء الثقة بين سكّان الموصل وسلطاتهم الحكومية المحلّية، وهذه الثّقة ضرورية لتعزيز الاستقرار والمصالحة والتنمية المستدامة في أعقاب تحرير المدينة من احتلال داعش.

كان تحرير الموصل في عام 2017 بمثابة لحظة محورية في تاريخ المدينة، حيث أتاح فرصة لإعادة البناء والتعافي من الأضرار الجسيمة والصدمات التي سبّبها تنظيم داعش، ومع ذلك، فإنَّ إعادة بناء الثقة في السُّلطات المحلية يشكّل تحديًا أساسيًا يجب التصدي له لضمان الاستقرار والتنمية على المدى الطويل، تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل لديناميات الثقة، وتحديد التحدّيات والفرص الرئيسة، وتقديم توصيات قابلة للتنفيذ لإعادة بناء الثقة.

لقد تقوَّضت الثقة في السُّلطات المحلّية في الموصل بشكل كبير بسبب سنوات من الصّراع والفساد والحكم غير الفعّال، ويكشف التحليل أنَّ المخاوف الأمنية، وعدم كفاية تقديم الخدمات، وانعدام الشّفافية، والمشاركة المجتمعية المحدودة هي عوامل رئيسة تساهم في تآكل الثقة، وتسلُّط البيانات والإحصاءات الضَّوء على حجم هذه القضايا، وتؤكّد الحاجة الملحّة إلى بذل جهود شاملة لبناء الثقة.

إنَّ الطريق إلى إعادة بناء الثقة محفوف بالتحدّيات، بما في ذلك إرث الصراع، وقيود الموارد، والتفتت الاجتماعي، ومع ذلك، هناك أيضًا فرص للاستفادة من قدرة سكان الموصل على الصمود والتكيُّف وقيادة المبادرات والمشاركة الفاعلة للتغيير، والدعم من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، ومن خلال معالجة هذه التحدّيات والاستفادة من هذه الفرص، يمكن للسُّلطات المحلية أن تضع الأساس لمستقبل أكثر استقرارا.

تقترح الورقة عدّة استراتيجيات لإعادة بناء الثقة في السُّلطات المحلّية، بما في ذلك، المشاركة المجتمعية التي تعمل على إنشاء آليات للحوار المنتظم والمشاركة في عمليات صنع القرارات، وتقديم الخدمات التي تهدف لتحسين الخدمات الأساسية لتلبية احتياجات السكّان وإظهار التزام الحكومة، والشفافية والمساءلة التي تعزّز الحوكمة وآليات الرقابة،

* باحث في قضايا بناء السلام.

والتماسك الاجتماعي الذي يهدف لزيادة المبادرات التي تُعزّز الحوار والتعاون بين فئات المجتمع المختلفة، وهناك أيضًا بناء القدرات التي تعمل على مهارات وقدرات المسؤولين الحكوميين المحلّيين من خلال التدريب والشّراكات.

بناءً على التحليل، تُقدّم الورقة توصيات محدّدة لصانعي السِّياسات وأصحاب المصلحة تتضمّن:

1- الاستثمار في المشاركة المجتمعية والحوكمة التشاركية.

2- تعزيز تقديم الخدمات الأساسية.

3- تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسَّسات المحلية.

4- تعزيز مبادرات التماسك الاجتماعي والمصالحة.

5- بناء القدرات المؤسَّسية للسُّلطات المحلية.

6- رصد وتقييم مبادرات بناء الثقة لضمان التحسين المستمر.

7- إعطاء الأولوية لاحتياجات الفئات السكانية الضّعيفة، بما في ذلك النازحين والأقليات.

لتنفيذ هذه التوصيات بشكل فعّال، توضّح الورقة خطوات التنفيذ، التي من أهمّها إشراك المجتمع من خلال المشاورات والعمليات التشاركية، والقيام بإنشاء خطط محدّدة ذات أهداف وجداول زمنية واضحة، وتعزيز مهارات السُّلطات المحلية من خلال التدريب، وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة، وتنفيذ آليات لتتبُّع التقدُّم وتكييف الاستراتيجيات.

إنَّ إعادة بناء الثقة في السُّلطات المحلية أمر بالغ الأهمية لتعافي الموصل وتنميتها في المستقبل، ومن خلال تنفيذ التوصيات والاستراتيجيات الموضَّحة في هذه الورقة، يمكن لواضعي السِّياسات وأصحاب المصلحة تعزيز ثقافة الثقة والتعاون والاحترام المتبادل، وهذا بدوره سيُمهّد الطريق لموصل أكثر مرونة وشمولا وازدهارا.

مقدَّمة

واجهت مدينة الموصل، الواقعة في محافظة نينوى شمال العراق، تحدياتٍ كبيرة في السنوات الأخيرة، لا سيَّما في أعقاب احتلال تنظيم (داعش)، وقد أحدث الاحتلال دمارًا واسع النطاق، ممّا أثّر على البُنية التحتية للمدينة والاقتصاد والنسيج الاجتماعي، ومع خروج الموصل من خضمّ الصِّراع، والتحوّل لمرحلة جديدة، تبرز إعادة بناء الثقة في السُّلطات المحلّية كضرورة حاسمة لتعزيز الاستقرار وتعزيز التنمية المستدامة.

تهدف هذه الورقة لمعالجة هذه القضية الملحَّة، وتُقدّم تحليلًا للوضع الحالي للثقة في السُّلطات المحلية في الموصل، وتحديد التحدّيات الرئيسة التي تُعيق جهود بناء الثقة، واقتراح استراتيجيات وآليّات لتعزيز الثقة في هذه المؤسَّسات.

على خلفية تاريخ الموصل المعقّد والتجارب الأخيرة، توفّر الورقة إطارًا شاملًا لواضعي السِّياسات والممارسين وأصحاب المصلحة للتنقّل في الطريق نحو التعافي وتمتين القدرة على الصمود، من خلال التركيز على الدور المحوري للثقة في الحكم المحلّي، وترسم مسارًا لبناء السَّلام المستدام والتنمية في الموصل.

من خلال استكشاف التجارب الماضية والحقائق الحالية والتطلُّعات المستقبلية، تسعى هذه الورقة إلى المساهمة في الجهود الجماعية الرامية إلى إعادة بناء الموصل وتمكين مجتمعاتها، وبينما تُشرِع المدينة في رحلة النهوض والتعافي، فإنَّ تعزيز الثقة في السُّلطات المحلّية يبرز كحجر الزاوية لبناء مستقبل مزدهر وشامل لجميع السُكّان.

في الأقسام اللاحقة، ستتناول الورقة تحليل الثقة في السُّلطات المحلّية قبل وأثناء وبعد احتلال الموصل، ودراسة التحدّيات والفرص لإعادة بناء الثقة، وتقديم استراتيجيات وتوصيات قابلة للتنفيذ لأصحاب المصلحة على المستوى المحلي والوطني والمستوى الدولي.

أولا: بيان المشكلة والتحليل

إنَّ فقدان الثقة في السُّلطات المحلّية في الموصل، الذي أدَّى إلى احتلال المدينة في عام 2014، كواحد من أهم الأسباب المهمة؛ كان تتويجًا لمختلف العوامل الأساسية التي أدّت إلى تآكل الثقة بين الحكومة ومواطنيها، وكان أحد المساهمين الرئيسيين في فقدان الثقة هذا هو الشعور السّائد بالحرمان السياسي والتهميش الذي شعر به العديد من السُّكان، خاصةً بين مجتمعات الأقليات والفئات المهمّشة، وأدّت عقود من السّياسات التمييزية، وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد، والتمثيل المحدود في هياكل الحكم، إلى خلق مظالم عميقة واستياء تجاه الحكومة المركزية والحكومة المحلية.

يُضاف إلى ذلك، إنَّ تدهور الأمن والاستقرار في الموصل أدّى إلى تفاقم انعدام ثقة السُّكان في السُّلطات المحلية، كما أدّى الفساد المستشري، وعدم فعالية تطبيق القانون، وعجز القوات الحكومية عن توفير الحماية الكافية ضدَّ الجماعات المتمرّدة، إلى زيادة السخط العام، ومع تصاعد العنف وتزايد صعوبة الحصول على الأمن الأساسي، شعر السُّكان بالتخلي عنهم وإهمالهم من قبل المؤسَّسات المكلَّفة بضمان سلامتهم ورفاههم.

إنَّ تآكل التماسك المجتمعي والروابط المجتمعية بين سكان الموصل المتنوعين لعب دورًا مهمًا في تقويض الثقة في السَّلطات المحلية، وأنتجت التوترات الطائفية، التي أجَّجها التلاعب السياسي والتأثيرات الخارجية، إلى تعميق الانقسامات وتمزّق النسيج الاجتماعي للمدينة، وقد كان لتصاعد الخطاب الطائفي أثرًا في إدامة مناخ من الخوف والشك، الذي ولَّد مزيدًا من التباعد بين المجتمعات المحلية وإضعاف قدرتهم الجماعية على الصمود في مواجهة التهديدات والمخاطر سواءً كانت داخليةً أو خارجية.

يمكن القول باختصار إنَّ فقدان ثقة السُكَّان بالسُلطات المحلّية في الموصل قبل سقوطها عام 2014 كان ناجمًا عن مزيج من التهميش السّياسي والتحدّيات الأمنية والتباعد الاجتماعي، وتتطلّب معالجة هذه القضايا الأساسية اتّباع نهج شامل يعالج المظالم، ويُعزّز الأمن، ويُمتِّن التماسك الاجتماعي لإعادة بناء الثقة والقدرة على الصمود داخل المجتمع.

ثانيا: أهمية الثقة في السُلطات المحلّية لتحقيق الاستقرار والتنمية

إنَّ الجهود المبذولة لإعادة بناء الثقة في السُلطات الحكومية المحلّية في الموصل بعد تحريرها لها أهمية قصوى للدخول في حقبة جديدة من الاستقرار والتنمية في المدينة، وتمثل الفترة التي تلت التحرير فرصة حاسمة لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الثقة والسخط التي أُبتليت بها الموصل لسنوات، ومن خلال استعادة الثقة في مؤسَّسات الحكم، يمكن لمواطني الموصل استعادة الشعور بالقوة والانتماء لمستقبل مدينتهم، ووضع الأساس للتنمية الشاملة والمستدامة.

إنَّ إعادة بناء الثقة في السُلطات الحكومية المحلية أمر ضروري لتعزيز الاستقرار والأمن في الموصل، ومن المرجَّح أن يشارك السُكان الذين يثقون في مسؤوليهم المنتخبين ومؤسَّساتهم بنشاط في جهود بناء المجتمع، ودعم مبادرات إنفاذ القانون، والإبلاغ عن التهديدات الأمنية، وبالتالي تعزيز الأمن والاستقرار بشكل عام، كما أنَّ الحكومة التي يُنظر إليها على أنها مستجيبة وخاضعة للمساءلة وشفافة تكون مجهّزة بصورة أفضل لمعالجة المظالم والتوترات الاجتماعية الأساسية التي يمكن أن تغذّي عدم الاستقرار والصِّراع.

إنَّ الجهود المبذولة لإعادة بناء الثقة في السُلطات الحكومية المحلية لها دور فعّال

في دفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والازدهار في الموصل، فالثقة في المؤسَّسات والسُّلطات المحلية تساعد على الاستثمار وريادة الأعمال وخلق فرص العمل، وإنَّ إعادة بناء البنية التحتية، وتنشيط الخدمات العامة، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل تتطلب المشاركة النشطة والتعاون من جانب السُّلطات المحلية التي يتوجّب أن تُحسّن من مستوى ثقة المواطنين بها، ومن خلال إعادة بناء هذه الثقة، تستطيع السُّلطات الحكومية المحلية حشد الموارد وإقامة الشراكات وتنفيذ السّياسات التي تلبّي الاحتياجات والتطلّعات المتنوّعة لسكّان الموصل، ممّا يُمهِّد الطريق لمستقبل أكثر إشراقًا وازدهارًا للجميع.

ثالثا: نظرة عامة على الثقة في السُّلطات المحلّية في الموصل

إنَّ فهم مستوى الثقة في السُّلطات المحلية في الموصل أمر ضروري للتعامل مع مشهد ما بعد الحرب في المدينة، إذ واجه سكّان الموصل في أعقاب احتلال داعش لها تحدّيات هائلة، بما في ذلك دمار البنى التحية والبيوت والنزوح والخسارة، وتشكّل إعادة بناء الثقة في مؤسَّسات الحكم والسُّلطات خطوة حاسمة نحو تضميد جراحهم وتعزيز الشعور بالأمن والاستقرار، ويجنّبها ردود الأفعال التي تبرز عقب الأحداث المفاجئة التي تحدث، مثلما حصل من استياء شعبي بعد فاجعة العبّارة التي فجّرت غضب أهالي الموصل.

العوامل الرئيسة المؤثرة على الثقة

للحصول على فهم أعمق لديناميكيات الثقة في الموصل، من الضروري الاستفادة من مجموعة من البيانات والإحصاءات، التي توفّر رؤىً قيمة حول تصوّرات ومواقف وتجارب السكّان، ومن خلال تحليل هذه البيانات، يمكن لواضعي السِّياسات والممارسين وأصحاب المصلحة تحديد الاتجاهات والتحدّيات والفرص الرئيسة لمبادرات بناء الثقة، وتوجيه التدخلات والاستراتيجيات القائمة على الأدلّة.

في طليعة جهود بناء الثقة يوجد تحليل للعوامل الرئيسة التي تؤثّر على تصوّرات السُّلطات المحلية لدى سكان الموصل، حيث هناك علاقة تفاعلية بين هذه المتغيرات وبين صورة السُّلطات لدى السكان والتي تؤثر بصورة مباشرة على مستوى الثقة، وبالتالي على السياق العام في الموصل، نورد أدناه مجموعة من أهم هذه العوامل المؤثرة.

1- **الأمن:** يظل الأمن هو الشغل الشاغل للسكّان الذين يبحثون عن الطمأنينة والحماية في أعقاب التهديدات ونقاط الضّعف المستمرة، حيث إن قدرة السُّلطات المحلية على الحفاظ على القانون والنظام، وضمان سلامة المواطنين، ومنع عودة العنف، أمر بالغ الأهمية في إعادة بناء الثقة بين المجتمعات.

2- **حقوق الإنسان:** ترتبط حالة حقوق الإنسان وتغيُّرها ارتباطًا مباشرًا بمستوى تحقق واستقرار الأمن، ويبرز في هذا السِّياق أهم تحدٍ في الموصل الذي يتعلّق بالنازحين، فرغم تحرير الموصل وانتهاء الحرب لا زال هناك نحو (800) ألف نازح من مناطق مختلفة من العراق يعيشون في مخيّمات مختلفة وعلى نفقتهم، ومنهم جزء كبير هم من سكان الموصل الذين نزحوا ولم يعودوا إلى ديارهم[1]، في حين يواجه بعض النازحين مشكلة فقدان أحد أفراد العائلة أو العائلة بأكملها للأوراق الرسمية الثبوتية، بسبب العمليات العسكرية، إذ تقدّر بعض الاحصائيات أن (44%) من العوائل النازحة في مختلف انحاء العراق تعاني من هذه المشكلة[2]، ويواجه النازحون مشاكل أخرى أيضا تتعلّق بمشاكل التعويضات، وبيوتهم المهدّمة، والقلق من قضايا الانتقام، وغيرها من التحدّيات. ويمتلك بعض النازحين بالذات من الأقليات الدينية أسباب ناشئة عن احتياجات يعتقدون أنها في حال لم تتوفّر سيكون من الصعب عليهم العودة في ظل عدم وجودها، وهي أسباب أمنية بالدرجة الأساس واقتصادية[3].

قبل احتلال داعش، اتَّسم وضع حقوق الإنسان في الموصل بتحدّيات مختلفة، فبينما كانت هناك فترات من الاستقرار النسبي، فإنَّ قضايا مثل التهميش السياسي والفساد والتوترات الطائفية كثيراً ما أدّت إلى تقويض حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وواجهت الأقليات، بما في ذلك المسيحيين والأيزيديين والشبك، التمييز والعنف في بعض الأحيان، وإلى جنب ذلك، ساهم الافتقار إلى إجراءات إنفاذ القانون والإجراءات القضائية الفعّالة في خلق مناخ من الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان.

تدهورت حالة حقوق الإنسان بشكل كبير خلال احتلال داعش، إذ فرضت داعش نظامًا وحشيًا من خلال ارتكاب فظائع واسعة النطاق، بما في ذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، والعنف الجنسي، والتحويل القسري، واستخدام المدنيين كدروع بشرية، واستهدفت مجتمعات الأقليات بشكل منهجي، ممّا أدّى إلى نزوح جماعي ومعاناة إنسانية شديدة، وبعد تحرير الموصل، بدأ مشهد حقوق الإنسان يتحسّن ببطء، ولكن لا تزال هناك تحدّيات كبيرة. وكانت قضايا مثل إعادة إدماج النازحين، والمساءلة عن جرائم الحرب، وإعادة بناء إطار حكم يحترم الحقوق، حاسمة الأهمية، كما أنَّ الجهود المستمرة التي تبذلها الجهات الفاعلة المحلية والدولية ضرورية لمواجهة هذه التحدّيات وتعزيز التعافي المستدام والشامل.

1- تصريح لعضو لجنة الهجرة والمصالحة المجتمعية النيابية بتاريخ شريف سليمان، على الرابط: https://2u.pw/Visxjyod.

2- خالد اسماعيل، وعلي يوسف، وانور عادل محمد، النزوح الكبير: ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش، الطبعة الاولى، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٦ ، ص 87.

3- الأب رائد عادل، مسؤول كنائس الموصل للسريان الكاثوليك، تصريح منشور عبر الرابط: https://2u.pw/vqzeDLqi.

3- **الفساد المالي والإداري:** في الوقت الذي بدأت تُخصص فيه مبالغ مالية كبيرة لإعادة إعمار الموصل، بالتزامن مع إطلاق صندوق إعمار الموصل، ظهرت حالات فساد مختلفة، وتجسَّد هذا الفساد عبر التلكؤ والبطء في تنفيذ المشاريع الخدمية والحيوية، ما يخلق استياءً لدى المواطنين ويثير شكوكًا واتّهامات حول آليات إحالة المشاريع للشركات والتنفيذ.

4- **شفافية السُّلطات المحلية:** إنَّ الشفافية والمساءلة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الثقة في الحكم، ويتوقّع السكّان أن تعمل السُّلطات المحلية بنزاهة وصدق ووضوح في عمليات صنع القرار، حيث إنَّ الانفتاح في الحكم، بما في ذلك التعاملات المالية الشفافة، والمشتريات، وتخصيص الموارد، يُعزّز الثقة والمصداقية بين الحكومة المحلية والمواطنين، وعلى العكس من ذلك، فإن الافتقار إلى الشفافية أو تصورات الفساد يمكن أن يقوّض الثقة والشرعية في المؤسَّسات المحلية.

5- **فرص العمل والبطالة بين الشباب:** تُهدِّد البطالة وضياع فرص العمل وعدم توفّرها بنية المجتمع، وتجعله أكثر عرضةً لنشوء الظواهر السلبية والانخراط فيها، وفي نينوى فإنَّ نسبة البطالة ارتفعت وهي الأعلى في العراق، وأصبحت بمعدل (33%)، كما أنَّ الفئة الاكثر من العاطلين عن العمل في نينوى هم فئة الشباب، للأعمار من 15 الى 24 عاما[4].

6- الخدمات: هي إحدى المحدِّدات الرئيسة الأخرى للثقة، بما في ذلك الوصول إلى المرافق الأساسية والبنية التحتية والمرافق العامة، كما أنَّ توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم ليس فقط مقياسًا لفعالية الحكم المحلي ولكنه أيضًا انعكاس لالتزامه بتلبية احتياجات السكّان، ويمكن أن يؤدّي التأخير وعدم الكفاءة والتفاوت في تقديم الخدمات إلى تآكل الثقة وتفاقم المظالم القائمة بين السكّان.

7- **المنظمات غير الحكومية والفرق التطوعية:** تُسهم هذه الكيانات بجزء كبير من جهود التعافي التي تشهدها الموصل، ويندرج تحت عملها محوران مهمّان في عملية تحوّل الموصل من الصّراع إلى الاستقرار؛ وهما محورا التنمية وإعادة الإعمار، سواءً كانت منظمات دولية، أو منظمات وفرق ومبادرات تطوعية محلية، وقد تشترك هذه الجهود في كثير من الأحيان للعمل على قضايا مشتركة، وأشارت منظمة اليونسكو إلى أنَّ عملها في الموصل هو أكبر عملية قادتها المنظمة في العالم من حيث الحجم والأهمية[5]، ورغم ذلك تواجه هذه الفواعل تحدّيات مختلفة بين فترة وأخرى، قد تكون مضايقات أو منع عمل أو تدخّلات سياسة أو حزبية.

4- تصريح لمدير احصاء محافظة نينوى نوفل سليمان، منشور على الرابط: https://2u.pw/pcls5dox.

5- تصريح لمديرة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» أودريه أزولاي، منشور على الرابط https://2u.pw/IM1OU4J8.

قبل احتلال داعش للموصل، كانت العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والفرق التطوعية تنشط في المدينة، مع التركيز على مجموعة من القضايا مثل التعليم والرعاية الصحية وتنمية المجتمع، وقدمت منظمات مثل جمعية الهلال الأحمر العراقي الخدمات الأساسية والدعم للفئات السكانية الضعيفة، في حين نظّمت مجموعات تطوعية مجتمعية مختلفة أنشطة لتعزيز التماسك الاجتماعي وتلبية الاحتياجات المحلية، وكانت هذه الجهود مفيدة في سدِّ الفجوات في الخدمات العامة وتعزيز الشعور بقدرة المجتمع على الصمود.

أثناء وبعد احتلال داعش، أصبح دور المنظمات غير الحكومية والفرق التطوعية أكثر أهمية، حيث لعبت المنظمات الدولية مثل لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) ومنظمة أطباء بلا حدود (MSF) دورًا مهمًّا في توفير الإغاثة الطارئة والرعاية الطبية والدّعم النفسي للنازحين والمصابين بصدمات نفسية، وبرزت مجموعات المتطوّعين المحلية، على الرغم من عملها في ظل مخاطر شديدة، باعتبارها جهات فاعلة رئيسة في الجهود الإنسانية، حيث قامت بتوزيع المساعدات والمساعدة في جهود إعادة البناء بعد التحرير، وكانت مرونة هذه المجموعات وقدرتها على التكيُّف أمرا حيويا في تلبية الاحتياجات الفورية ودعم التعافي على المدى الطويل.

8- **المشاركة المجتمعية:** تُعد عنصرًا حيويًا في جهود بناء الثقة، وتمكين السكان من المشاركة بنشاط في تشكيل القرارات التي تؤثر على حياتهم، وتُسهم فرص المشاركة الهادفة، مثل الاجتماعات العامة والمنتديات المجتمعية وعمليات الميزانية التشاركية، في تمكين السكّان من التعبير عن اهتماماتهم وأولوياتهم وتطلعاتهم، ومن خلال إشراك المجتمعات المحلية في صنع القرار وحل المشكلات، تستطيع السُلطات المحلية تنمية الشعور بالولاء والانتماء، وتعزيز التماسك الاجتماعي والثقة.

9- **التماسك المجتمعي:** يتزعزع هذا التماسك عند ارتفاع حدة الخطابات السياسية المحرِّضة، ليرافقه ارتفاع خطابات الكراهية، ويؤثّر هذا على تخلخل العلاقة بين أفراد سكّان الموصل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقد يُعبّر عنه أحيانا بصور التطرُّف أو التطرُّف العنيف، وتعمل المنظمات بالتعامل مع الحكومات المحلية والمركزية، على معالجة هذه التحدّيات ووضع الحلول، لكن النتائج تبدو في كثير من الأحيان غير متناسبة مع ما يظهر من خلل.

رابعا: التحدِّيات والفرص

إنَّ السَّير على الطريق نحو إعادة بناء الثقة في السُّلطات المحلية في الموصل محفوف بالتحدِّيات، إلا أنَّ فرص التقدم كثيرة، ومن بين التحدِّيات الرئيسة التي تواجه السُّلطات المحلية الإرث العالق من الصراع وعدم الاستقرار، والذي ترك ندوبًا عميقة على النسيج الاجتماعي وتآكل الثقة في مؤسَّسات الحكم، وتتطلَّب إعادة بناء الثقة معالجة الشعور السّائد بانعدام الأمن بين السكّان، والناجم عن التهديدات الأمنية المستمرة والخوف من تجدُّد أعمال العنف.

إلى جانب المخاوف الأمنية، تواجه السُّلطات المحلية مهمَّة شاقة تتمثّل في إعادة بناء البُنية التحتية الأساسية والخدمات العامة التي دمرتها سنوات من الصّراع والإهمال، وتُشكِّل الموارد المحدودة والعقبات البيروقراطية والتحدّيات اللوجستية عقبات كبيرة أمام تقديم الخدمات الأساسية، ممّا يُضعف الجهود الرامية إلى استعادة الثقة في الحكم، علاوةً على ذلك، فإنَّ معالجة مظالم وتطلُّعات المجتمعات المهمَّشة، بما في ذلك النازحين داخليا ومجموعات الأقليات، أمر ضروري لتعزيز الشمولية والتماسك الاجتماعي.

في خضمّ هذه التحدّيات، هناك أيضًا فرص ونقاط قوّة يمكن الاستفادة منها لتعزيز جهود بناء الثقة، إذ أنَّ صمود سكّان الموصل ومقدرتهم على التكيُّف والتفاعل مع التغيُّرات، والتي تجسَّدت عبر المبادرات التي يقودها المجتمع والمنظمات المجتمعية، تمثل قوةً دافعةً للتغيير الإيجابي، ومن الممكن أن يؤدي تسخير قدرة وبراعة المجتمعات المحلّية إلى تعزيز الشعور بالمواطَنة الفاعلة، ممّا يدفع النهج التصاعدي إلى بناء الثقة وإصلاح الحكومة.

فضلا عن ذلك، فإنَّ التزام أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بدعم إعادة إعمار واستقرار الموصل يوفِّر شريان حياة حاسم للسُّلطات المحلية، ومن الممكن أن تعمل الشراكات الاستراتيجية، والمساعدة الفنية، والاستثمارات المالية من الجهات المانحة ووكالات التنمية على تعزيز قدرة المؤسَّسات المحلية، وتعزيز أنظمة الحكم، وتسهيل تقديم الخدمات الأساسية، ومن خلال الاستفادة من هذه الجهود التعاونية، يمكن للسُّلطات المحلية الاستفادة من الدعم الخارجي لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الثقة وإرساء أُسس السلام والتنمية المستدامين.

على الرغم من أن الطريق أمام الموصليين لا يخلو من التحدِّيات، إلا أنَّ هناك فرصًا ملموسة لإعادة بناء الثقة في السُّلطات المحلية في الموصل، ومن خلال مواجهة القضايا الأساسية، وتعبئة موارد المجتمع، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، تستطيع السُّلطات المحلية التغلُّب على تعقيدات التعافي في مرحلة ما بعد الصّراع وبناء مستقبل أكثر إشراقا لجميع السكّان.

خامسا: آليات بناء الثقة

في مسعى إعادة بناء الثقة في السُلطات المحلية في الموصل، من الضروري اتّباع نهج متعدِّد الأوجه، يعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات والأساليب، ومن الأمور الأساسية لهذه الجهود اعتماد عمليات صنع القرار الشاملة والتشاركية التي تُعطي الأولوية للشفافية والمساءلة والاستجابة لاحتياجات المجتمع، كما أنَّ إشراك السكّان في حوار وتشاور وتعاون هادف يُمكِّنهم من المساهمة بنشاط في عمليات الحوكمة والمشاركة في إيجاد حلول للتحديات المحلية.

تُقدّم أفضل الممارسات والدروس المستفادة من سياقات مماثلة رؤى وتوجيهات قيّمة لمبادرات بناء الثقة في الموصل، وبالاعتماد على التجارب الدولية ودراسات الحالة المقارنة، تستطيع السُلطات المحلية تحديد الاستراتيجيات والأساليب الفعالة التي أسفرت عن نتائج إيجابية في أماكن أخرى، وسواءً كان ذلك من خلال مشاريع التنمية التي يقودها المجتمع المحلي، أو آليات الميزانية التشاركية[6] كآلية لتكريس مشاركة المواطن في بناء وتقديم ونقد السِّياسات العامة، أو حملات المشاركة المدنية، وهناك أمثلة عديدة للمبادرات الناجحة التي عزَّزت الثقة بين الحكومات والمواطنين في حالات ما بعد الصِّراع.

إنَّ عرض أمثلة للمبادرات أو التدخّلات الناجحة من داخل الموصل والمناطق الأخرى التي شهدت هذه الحالات؛ يمكن أن يكون بمثابة محفزات قوية للإلهام والمحاكاة، ويمكن لتسليط الضوء على قصص المرونة والابتكار والتعاون أن يغرس الثقة في قدرة المجتمعات والمؤسَّسات المحلّية على إحداث تغيير إيجابي، ومن المبادرات الشعبية التي تحشّد المتطوّعين لإعادة بناء الأحياء إلى الشراكات بين الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات الأساسية، تثبت هذه الأمثلة الإمكانات التحويلية لجهود بناء الثقة.

إنَّ تجميع مجموعة متنوّعة من الاستراتيجيات، والاعتماد على أفضل الممارسات العالمية، وتسليط الضوء على قصص النجاح المحلّية، تمكّن الفاعلين في جهود بناء الثقة في الموصل من الاسترشاد بالمناهج القائمة على الأدلّة، والارتكاز على حقائق السياق المحلي، ومن خلال نهج متضافر وتعاوني، يمكن للسُلطات المحلّية تعزيز ثقافة الثقة والتعاون والاحترام المتبادل، ووضع الأساس لمستقبل أكثر مرونة وشمولا لجميع السكان.

6- الميزانية التشاركية وفقا لمكتب وضع الميزانية التشاركية الأمريكي هي «عبارة عن عملية ديمقراطية حيث يقرر أفراد المجتمع المحلي بشكل مباشر كيفية إنفاق جزء من الميزانية، وتُعد الميزانية التشاركية ممارسة تعمل على تعميق الديمقراطية، وبناء مجتمعات محلية أقوى، وتهيئة توزيع أكثر إنصافا للمواد العامة».

سادسا: التَّوصيات

استنادًا إلى التحليل والمناقشة المقدّمة في هذه الورقة، نقترح مجموعة توصيات محدَّدة لصانعي السِّياسات والسُّلطات المحلّية وأصحاب المصلحة المعنيين لتعزيز جهود بناء الثقة في الموصل، وسيتم التركيز على أهم التَّوصيات لهذه المرحلة.

1- **الاستثمار في المشاركة المجتمعية:** إعطاء الأولوية لمشاركة المجتمع والمشاركة في عمليات صُنع القرار على المستوى المحلي، من خلال إنشاء آليات للحوار المنتظم والتشاور والتعاون بين السُّلطات المحلّية والسكّان لضمان الشمولية والشفافية في الحكم.

2- **تعزيز تقديم الخدمات:** تحسين تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم، لتلبية احتياجات سكّان الموصل، والاستثمار في إعادة تأهيل البُنية التحتية ومبادرات بناء القدرات لتحسين جودة الخدمة وإمكانية الوصول إليها.

3- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة داخل مؤسَّسات الحكم المحلّي، وتنفيذ تدابير لتعزيز الشفافية في عمليات صُنع القرار، وتخصيص الميزانية، وإدارة الموارد، ويُعزَّز هذا بتدعيم وتقوية آليات الرقابة لمنع الفساد وضمان الاستخدام المسؤول للموارد العامة.

4- **تعزيز التماسك الاجتماعي:** تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة بين مجتمعات الموصل المتنوعة، والاستثمار في المبادرات التي تُعزّز الحوار والتفاهم والتعاون بين المجموعات العرقية والدينية والثقافية المختلفة، ودعم جهود المصالحة والمبادرات الشعبية التي تعالج الأسباب الجذرية للتوترات والانقسامات الاجتماعية.

5- **بناء القدرات المؤسَّسية:** تعزيز قدرة السُّلطات المحلية على الحكم الفعال وتقديم الخدمات للسكّان، وتوفير التدريب والمساعدة الفنية والدعم المؤسّسي لتعزيز مهارات وقدرات موظفي البلدية، بالإضافة لتعزيز الشراكات مع المنظمات الوطنية والدولية للاستفادة من الخبرات والموارد لمبادرات بناء القدرات.

6- **رصد وتقييم التقدُّم:** إنشاء آليات لرصد وتقييم تنفيذ مبادرات بناء الثقة، لتقييم تأثير السِّياسات والبرامج بشكل منتظم على مستويات الثقة بين السكّان، واتّباع نهج استخدام آليات التغذية الراجعة للحصول على مدخلات من المجتمعات وأصحاب المصلحة وتعديل الاستراتيجيات وفقًا لذلك.

7- **إعطاء الأولوية للسكّان الأكثر هشاشة:** إعطاء الأولوية لاحتياجات السكّان الضُّعفاء، بما في ذلك النازحين داخليًا والنساء والأطفال ومجموعات الأقليات، في جهود بناء الثقة، وضمان مشاركتهم الهادفة في عمليات صُنع القرار وحصولهم على الخدمات الأساسية وفرص التمكين الاجتماعي والاقتصادي.

يمكن لواضعي السِّياسات والسُّلطات المحلية وأصحاب المصلحة المعنيين من خلال إعطاء الأولوية لهذه التوصيات وتحديد خطوات تنفيذ واضحة، تعزيز جهود بناء الثقة المتبادلة القائمة على التعاون والمبادرة في الموصل والمساهمة في تعافي المدينة وقدرتها على الصمود.

سابعا: خطوات التنفيذ

يتطلّب تنفيذ التوصيات الموضَّحة في هذه الورقة اتّباع نهج منسّق وحسّاس للسياق يعكس الظروف والتحدّيات الفريدة التي تواجه مدينة الموصل، من خلال اتّباع خطوات وتكييف عملية التنفيذ بما يتناسب مع السياق والاحتياجات المحددة للموصل، ويستطيع من خلالها أصحاب المصلحة تعزيز جهود بناء الثقة والمساهمة في تعافي المدينة وتنميتها، والانتقال إلى مرحلة جديدة بناء موصل ما بعد التحرير، وبالاستناد إلى الأفكار والتحليلات المقدمة، تُقترح الخطوات التالية لتوجيه تنفيذ هذه التّوصيات:

1- **التشاور والمشاركة المجتمعية:**

- بدء عملية تشاور مجتمعية شاملة للحصول على المدخلات والتعليقات والأولويات من مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك السكّان وقادة المجتمع ومنظمات المجتمع المدني والشركات المحلية.

- تنظيم اجتماعات مفتوحة ومناقشات جماعية مركّزة وورش عمل تشاركية لتسهيل الحوار والتعاون بين مختلف شرائح السكّان.

- وضع آليات للمشاركة والتواصل المستمر لضمان بقاء السكّان على اطّلاع ومشاركة في عمليات صُنع القرار في جميع مراحل التنفيذ.

2- **خطط عمل مخصَّصة لمبادرات بناء الثقة:**

- وضع خطط عمل مخصَّصة لكل توصية، مع تحديد الأهداف والأنشطة والجداول الزمنية المحدَّدة وأصحاب المصلحة المسؤولين.

– تحديد أولويات التوصيات بناءً على تأثيرها المحتمل وجدواها وإلحاحها، مع مراعاة الموارد المتاحة واحتياجات المجتمع.

– وضع معايير ومؤشِّرات واضحة لرصد التقدُّم وتقييم فعالية مبادرات بناء الثقة مع مرور الوقت.

3– بناء قدرات السُّلطات المحلية:

– توفير التدريب والمساعدة الفنية ودعم بناء القدرات للسُّلطات المحلية لتعزيز مهاراتها وقدراتها في مجال الحكم وتقديم الخدمات والمشاركة المجتمعية.

– تعزيز الشّراكات والتبادلات مع البلديات الأخرى والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة والأساليب المبتكرة لبناء الثقة.

– إنشاء برامج إرشادية وشبكات للتعلُّم من الأقران لتسهيل نقل المعرفة والتعاون بين مسؤولي الحكومة المحلية.

4– التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين:

– تعزيز التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوكالات الحكومية ومنظّمات المجتمع المدني والمؤسَّسات الأكاديمية والقطاع الخاص، للاستفادة من الخبرات والموارد والشبكات الجماعية.

– إنشاء مجموعات عمل أو فرق عمل متعدِّدة لأصحاب المصلحة للإشراف على تنفيذ توصيات محدّدة، وضمان التوافق مع الأهداف والأولويات الاستراتيجية الأوسع.

– تعزيز ثقافة التعاون والمسؤولية المشتركة، حيث يشارك جميع أصحاب المصلحة بنشاط في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الثقة وتعزيز الحكم الشامل.

5– الرّصد والتقييم والتعلُّم:

– تطوير آليات مراقبة وتقييم قوية لتتبّع التقدّم وقياس التأثير وتحديد مجالات التحسين في مبادرات بناء الثقة.

– جمع البيانات بانتظام وإجراء المسوحات وطلب التعليقات من السكّان لتقييم التغييرات في التصوّرات والمواقف والسلوكيات المتعلّقة بالثقة في السُلطات المحلية.

– استخدام النتائج المستخلصة من جهود الرَّصد والتقييم لتكييف الإستراتيجيات وتحسين الأساليب وتوسيع نطاق التدخُّلات الناجحة، ممّا يضمن التعلُّم والتحسين المستمر.

خاتمة

تُقدّم هذه الورقة دراسة شاملة للتحدّيات والفرص التي تواجه جهود بناء الثقة في الموصل بعد الصراع، في أعقاب سنوات من الصراع وعدم الاستقرار، حيث تبرز إعادة بناء الثقة في السُلطات المحلية كركيزة أساسية لتعزيز الاستقرار والمصالحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المدينة، وبالاستناد إلى رؤى مستمدَّة من تحليلات ديناميكيات الثقة، تؤكّد الورقة على الطبيعة المتعدِّدة الأوجه للثقة، والتي تتأثّر بتفاعل معقّد من العوامل، بما في ذلك الأمن، وتقديم الخدمات، والشفافية، والمشاركة المجتمعية، وغيرها.

من خلال الفحص الدقيق لهذه العوامل، تُحدِّد الورقة العديد من النتائج الرئيسة، أولاً، تُسلّط الضوء على التأثير الدائم لانعدام الأمن على تصوّرات السكّان بشأن الثقة في مؤسَّسات الحكم، إذ أنَّ الشعور السائد بالضّعف الناجم عن التهديدات الأمنية المستمرة يؤكِّد الحاجة الملحَّة إلى بذل جهود متضافرة لاستعادة الشعور بالسّلامة والاستقرار؛ ثانياً، تؤكّد الدراسة على أهمية تقديم الخدمات بشكل فعّال باعتباره حجر الزاوية لإعادة بناء الثقة، على أنَّ الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم، لا يُلبّي الاحتياجات الأساسية فحسب، بل يُعد أيضًا بمثابة دليل ملموس على التزام السُلطات المحلية بمعالجة مخاوف السكان.

تطرقّت الورقة أيضًا إلى الدور الحاسم للشفافية والمساءلة في تعزيز الثقة، فمن خلال تعزيز الانفتاح في عمليات صُنع القرار، وضمان النزاهة في تخصيص الموارد، وتعزيز آليّات الرقابة؛ تستطيع السُلطات المحلية تعزيز المصداقية والشرعية بين السكّان، إلى جانب ذلك، تؤكّد الورقة على الإمكانات التحويلية للمشاركة المجتمعية في جهود بناء الثقة، وتعمل فرص المشاركة الهادفة على تمكين السكّان من تشكيل مستقبلهم الجماعي، وتعزيز الشعور بالانتماء، والاستثمار في عمليات الحوكمة.

بناءً على هذه الأفكار، اقترحت الورقة مجموعة من التوصيات القابلة للتنفيذ لصانعي السِّياسات والسُّلطات المحلّية وأصحاب المصلحة، وتغطّي هذه التوصيات مجموعة من المجالات، بما في ذلك المشاركة المجتمعية، وتقديم الخدمات، والشفافية، والتماسك الاجتماعي، وبناء القدرات المؤسَّسية، وإعطاء الأولوية للفئات السكّانية الضّعيفة، ورصد التقدُّم، ومن خلال إعطاء الأولوية لهذه التوصيات واتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذها، يمكن لأصحاب المصلحة تعزيز جهود بناء الثقة وتمهيد الطريق لتعافي الموصل وقدرتها على الصمود.

في الختام، تُشير الورقة إلى أهمية الدور المحوري لجهود بناء الثقة في تشكيل مسار الموصل في مرحلة ما بعد الصراع، ومن خلال الاستثمار في الثقة، لا يستطيع صُنّاع السِّياسات وأصحاب المصلحة إعادة بناء النسيج الاجتماعي للمدينة فحسب، بل يمكنهم أيضًا تعزيز المصالحة، وتعزيز التنمية الشاملة، وإرساء الأسس لمستقبل أكثر مرونة وازدهارًا لجميع السُكّان.